منظمة العفو الدولية

يناير/كانون الثاني 2016

سوريا: أصوات في محنة

نشرة شهرية حول أزمة حقوق الإنسان في سوريا

"لا يحق لك أن تقدمي شكوى"

العنف والاستغلال اللذان تتعرض لهما اللاجئات من سوريا في لبنان

تُعتبر اللاجئات في لبنان عرضة لمخاطر العنف والتحرش والاستغلال حيث تكاد تكون الحماية الموفرة لهن قليلة أو معدومة فيما لا يحظين بإمكانية اللجوء إلى القضاء. وتزداد أوضاعهن سوءا جراء تقاعس المجتمع الدولي عن توفير التمويل الكافي لعمليات مساعدة اللاجئين من سوريا، واستمرار الحكومة اللبنانية في زيادة صعوبة استصدار تصاريح الإقامة أو تجديدها بالنسبة للاجئين.

ولعل العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال يتربص باللاجئات من سوريا إلى لبنان في جميع مناحي حياتهن اليومية تقريباً. فهن يكافحن لتلبية متطلبات ارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان، ويشكل تأمين مبلغ الإيجار المطلوب شاغلاً من نوع خاص يؤرق راحتهن. ويعتري القلق هؤلاء النسوة على الدوام خوفاً من عدم تمكنهن من سداد قيمة الإيجار في الوقت المطلوب، ما قد يحمل أصحاب العقارات على طردهن. وغالباً ما تتقاضى اللاجئات اللائي يعثرن على عمل أو حاولن العثور عليه أجوراً متدنية جداً أو أنه لا يتم دفع الأجور لهن بالمطلق. ويتعمد بعض أرباب العمل دفع أجور متدنية جداً لهن إدراكاً منهم لعظم حاجتهن لأي مبلغ.

كما تتعرض بعض اللاجئات للتحرش الجنسي بشكل فعلي أو محتمل في العمل. كما تتعرض الكثيرات منهن للتحرش الجنسي في الأماكن العامة، ومن المرجح أن يبادر بعض الرجال إلى استهداف اللاجئات المعيلات لأسرهن بالتحرش الجنسي نظراً لمعرفتهم بأنهن يقمن في لبنان بلا زوج أو أقارب من الرجال. وأخبرت لاجئات من سوريا منظمة العفو الدولية عن تعرضهن للتحرش الجنسي على أيدي بعض رجال الشرطة وموظفي المكاتب الحكومية المعنية بتجديد تصاريح الإقامة وأرباب العمل وسائقي الحافلات وسيارات الأجرة والمارة. ولعل عدم توفر تصريح إقامة ساري المفعول يكون أحد الأسباب الرئيسية وراء عدم قدرة اللاجئات من سوريا أو عدم رغبتهن في إبلاغ السلطات اللبنانية عن حوادث العنف والتحرش والتهديد التي يتعرضن لها.

وصلت حنان (وليس هذا اسمها الحقيقي) إلى لبنان أوائل العام 2013 وتقيم رفقة بناتها الثلاث في بيروت، وهي لاجئة فلسطينية من مخيم اليرموك بدمشق. وفرضت الحكومة اللبنانية قيوداً شديدة الصرامة على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا على وجه الخصوص. وقالت حنان لمنظمة العفو الدولية:

"زوجي في أوروبا وبدأ الناس ينظرون إلى نظرات مريبة منذ أن غادر لا سيما المسؤولون عن توزيع المساعدات. فهم يفرضون شروطاً ويقولون إنهم سوف يعطونني المواد إذا وافقت على أن التقي بهم لاحقاً. كما يتحرش سائقو سيارات الأجرة بي ويخبرونني أنهم على استعداد لأخذي إلى أماكن غير تلك التي أرغب بالتوجه إليها.

وحصل لي موقف مع سائق الحافلة عندما كنا أنا وبناتي عائدات إلى البقاع من بيروت. وكان هناك راكب آخر فقط في الحافلة بالإضافة لي وبناتي الثلاث. وبدأ سائق الحافلة يقوم بحركات غريبة ويتحرش بي. فلقد قام أولاً باستخراج مسدسه ووضعه جانبه بحيث يجعلني أعرف أنه يحمل سلاحاً. وأُصيبت ابنتي الكبرى وعمرها 16 سنة بالرعب فعلاً. ولكن قلت لها ألا تفزع ووعدتها بأن أتدبر الأمر.

وكيف تمكنت برأيك من النزول من الحافلة؟ لقد اضطُررت بأن أعده بأنني سوف أعود إليه ثانيةً وقلت له: "كما تريد ولكن دعني أوصل بناتي إلى البيت أولاً". وأخذت منه رقم هاتفه واسمه لأنها كانت الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها أن ننزل من الحافلة بسلام. وأعطيته رقم هاتفي وابتسمت كثيراً كي لا يعتقد أنني كنت أكذب عليه وأخبرته أنني سوف أتصل به لاحقاً. فقال لي أنه سوف يطلق علي لقب "الأميرة" فقلت له: "حسناً يمكنك أن تناديني كما تشاء". ولقد خطر ببالي أنه لو تمادى في الأمر ولم أتمكن من الإفلات فلربما أعطيه ما يريد مقابل عدم إيذاء بناتي.

وتوجهت إلى مركز شاتيلا الأمني في بيروت كي أقدم شكوى. وكنت غاضبةً فعلاً، ولكنهم قالوا لي: "هل تعلمين أنه لا يحق لك أن تقدمي شكوى؟ فأنت ليس لك صفة قانونية". ثم قالوا لي متهكمين: "وما الذي حمله على الاقتراب منك والتحرش بك برأيك؟

"ابنتي ذات الستة عشر ربيعاً فارعة الطول وتبدو أكبر من عمرها الحقيقي. ويأتي الرجال طالبين مني يدها للزواج. ويقترح الجيران وأفراد الحي أن أزوجها ولكن لا أريد لها ذلك الآن. فأنا أريد أن تنهي دراستها أولاً وإن كانت قد حُرمت من فرصة الالتحاق بالمدرسة هنا.

"وزوجي رجل مريض وبحاجة إلى إجراء عملية جراحية، وأرغب بالسفر إلى أوروبا للانضمام إليه. وأشعر بضغوطات لكونه مريض دون أن أكون بجانبه. ولو كنا نقيم في أوروبا، لتسنى لي أن أعمل ولأصبح بوسع بناتي أن يحصلن على التعليم".

تسليط الضوء على حالة: يوسف عيدو

"اختفاء" أحد المتطوعين في توزيع المساعدات الإنسانية

والد يوسف عيدو يمسك صورة لابنه.©Amnesty International

تطوع يوسف عيدو البالغ من العمر 25 عاماً للعمل في مجال توزيع المساعدات الإنسانية. وفُقد منذ 26 ديسمبر/ كانون الأول 2012. وقبيل اختفائه قسراً، أقام مع أسرته في حي الخالدية بحلب. وحرص على مساعدة العائلات التي لجأت للإقامة في المدارس المحلية في الحي عقب نزوحها هرباً من القتال، وتوزيع طرود الأغذية والبطانيات والملابس على أفرادها.

وقبيل اختفائه بشهر واحد فقط، أُصيب يوسف عيدو في إحدى عينيه برصاصة طائشة أطلقها أحد القناصة أثناء تواجده في السوق. وقال شقيقه سعيد: "كان يتناول شطيرة عندما أصيبت عينه برصاصة طائشة لا نعلم مصدرها". وتمكن يوسف عيدو من أن يستقل سيارة أجرة إلى أحد المستشفيات المحلية حيث أُدخل للخضوع لعملية جراحية فيه. وأخبر الأطباء عائلته أن عملية استئصال الرصاصة من عينه معقدة جداً بحيث يتعذر إجرائها في المستشفى، وأنه بحاجة إلى السفر إلى ألمانيا لهذا الغرض.

فعكف يوسف عيدو حينها على تجهيز أوراقه لاستصدار تأشيرة سفر إلى ألمانيا وإجراء الجراحة هناك. واتصل بعائلته يوم اختفائه من إحدى مناطق حلب الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، والتي تقع على مقربة من أحد المكاتب الحكومية المحلية الذي كان من المفترض أن يستلم التأشيرة منه. ولكنه لم يعد إلى المنزل أبداً، وتعتقد عائلته أنه قيد الاعتقال، بيد أنها تجهل الأسباب وراء ذلك.

وأخبر والده، أحمد، منظمة العفو الدولية بما يلي:

"عندما لم يعد إلى البيت بعد اتصاله بنا مباشرة أدركنا فوراً أنه ثمة خطبٌ ما. فتوجهنا جميعاً إلى فروع السجن وأقسام الشرطة ونقاط التفتيش وقمنا بالاستفسار عنه في تلك الأماكن واحداً تلو الآخر. وقالوا جميعاً نفس الشيء: ليس عندنا... ثم سمعنا لاحقاً من أحد المفرج عنهم أن يوسف كان في فرع الأمن السياسي بدمشق فتوجهنا إلى القاضي لتقديم ملف القضية. وعندما وصلنا إلى مكتب الاستقبال، قام الموظف برمي الأوراق في وجهنا."

وفي نهاية عام 2014، زارت والدة يوسف دمشق بحثاً عن ابنها. وقال لها أحد المسؤولين هناك أنه محتجز لدى الفرع 215 التابع للمخابرات العسكرية، وإنه سوف يتم ترحيله إلى سجن عدرا قريباً. وعندما عادت بعد بضعة أيام، اتضح لها أن الموظف الذي تحدثت معه آنفاً لم يعد موظفاً في الفرع. وأنكر بديله وجود يوسف في عهدة الفرع. ومنذ ذلك الحين، سمعت عائلته من أحد المفرج عنهم أنه لا زال في الفرع 215، وأنه قد تعرض للتعذيب، ولكنهم غير متأكدين من مدى مصداقية تلك الأنباء.

وأوضح شقيقه، سعيد، أن عائلتهما قد تأثرت باختفاء يوسف كثيراً. وقال سعيد: "أراد والدي أن يذهب رفقة شقيقي لاستصدار تأشيرة السفر، ولكن يوسف أصر على أن يتوجه وحده إلى هناك. والآن يشعر والدي بالذنب ومسؤوليته عن اختفاء شقيقي. ويظهر عليه أنه قد كبرت سنه بما يعادل 20 عاماً دفعة واحدة منذ أن تم اختطاف أخي". وأضاف والدهما قائلاً: "لا تكاد زوجتي تتوقف عن البكاء أبداً. وأستيقظ ليلاً في بعض الأحيان وأجدها مستيقظة أيضاً تحدق في صورته وتنتحب".

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات السورية أن تكشف لعائلته فوراً عن مكان تواجده ووضعه القانوني. وينبغي أن يُفرج عن يوسف عيدو ما لم يُصار إلى إسناد التهم إليه بارتكاب جرائم معترف بتوصيفها دولياً، وأن تتم محاكمته بما يتسق ومعايير المحاكمات العادلة دون مزيد تأخير. ويجب أن يُسمح له فوراً بالاتصال بمحاميه، وأن يحصل على الرعاية الطبية التي قد يكون بحاجة إليها. كما يجب أن تتم حمايته من التعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة أثناء تواجده في الحجز.

الحملة

للمشاركة في حملة منظمة العفو الدولية ضد الاختفاء القسري، يرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.amnesty.org/en/get-involved/take-action/detention-in-syria

المعلومات

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2579/2015/en/